

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٤٣	رقم التبليغ :
٢٠٠٩/٦/٢٠	بتاريخ :

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم :

٨٩ / ٢ / ٧٨

السيد اللواء / محافظ الإسكندرية

تحية طيبة ... وبعد،

بالإشارة إلى كتاب السيد مدير مديرية الإسكان والمرافق بمحافظة الإسكندرية رقم ٣ المؤرخ ٢٠٠٨/١٣ الموجه إلى إدارة الفتوى للوزارات والمصالح العامة بمحافظة الإسكندرية بشأن الإفادة بالرأي القانوني في مدى جواز السير في إجراءات طبلي ترخيص البناء رقمي ٤ و ٥ لسنة ٢٠٠٥ المقدمين من السيدتين إيمان ودلال أحمد زين العابدين السماك للترخيص لكل منهما ببناء دور أرضي وأول علوى على قطعتي أرض كائنتين بمنطقة القاسمية طريق الكافوري - برج العرب دون اشتراط تقديم شهادة صلاحية تخطيطية للموقع لكون قطعتي الأرض محل طبلي الترخيص بمنطقة غير مخططة وليس لها خرائط معتمدة.

نفيت أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من يونيو سنة ٢٠٠٩ الموافق ٢٤ من جمادى الآخر سنة ١٤٣٠ هـ، فتبين لها - من كتاب السيد مدير مديرية الإسكان والمرافق رقم ٥٣١ المؤرخ ٢٠٠٩/٤/٢٢ ومرفقاته - أن السيدتين طالبتي الترخيص أقامتا الدعوى رقم ٢٣٠٤ لسنة ٥٩ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٨ بطلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار السلفي بالامتناع عن تخطيط منطقة بهيج - القاسمية بنطاق مركز ومدينة برج العرب - قسم العامرية بالإسكندرية مع ما يتربى على ذلك من آثار أخصها صيرورة قطعني الأرض ملك المدعىدين صالحين لاستصدار ترخيص البناء عليها.



وإذ لاحظت الجمعية العمومية أن الفصل في طلبات المدعىدين في الدعوى المشار إليها يتعلق بمسألة أولية لازمة للبت في طلب الترخيص المقدم منهما، وأنه لا يمكن البت في طلب الترخيص قبل الفصل في هذه المسألة، فضلاً عن أن صلاحية الأرض لاستصدار الترخيص تمثل الأساس الذي يقوم عليه موضوع طلب الإفتاء، فمن ثم يغدو من غير الملائم إبداء الرأي في هذا الموضوع إعمالاً لما تواتر عليه إفتاء الجمعية العمومية من عدم ملائمة إبداء الرأي في موضوع لا يزال معروضاً على القضاء.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم ملائمة إبداء الرأي في الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار / عيادة

٢٠١٦

محمد أحمد الحسني

نائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رئيس المكتب الفني

المستشار /

محمد عبد العليم أبو الروس

نائب رئيس مجلس الدولة

محمود //

